

البرنامج السياسي العام ٢٠١٧



حزب الوطنيين الاحرار
National Liberal Party

البرنامج السياسي العام ٢٠١٧

حزب الوطنيين الأحرار

حزب لبناني ليبرالي متمسك بفرادة الهوية اللبنانية.

يؤمن الحزب :

- بأهمية الفرد لتحقيق التطور في المجتمعات
- بمبدأ تكافؤ الفرص
- بأهمية سلطة القانون والمؤسسات
- بأهمية الإقتصاد الحرّ لتحقيق الإزدهار

يجدد الحزب التزامه بجميع مبادئه المحددة في نظامه الأساسي ومنها :

- لبنان دولة حرّة سيّدة مستقلة ضمن حدودها المعترف بها دولياً.
- لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه . نظامه ديمقراطي برلماني
- يكرّس الحريّات ويضمن حقوق الانسان.

لم يتخلّ حزب الوطنيين الأحرار يوماً عن هذه المبادئ منذ تأسيسه

عام ١٩٥٨. وكان له مواقف حاسمة لم يحد عنها في أصعب الظروف منذ إندلاع الحرب و مواجهة الأطماع الفلسطينية، الى عهد الإحتلال السوري مروراً بالاجتياحات الإسرائيلية وصولاً الى الأستقلال الثاني عام ٢٠٠٥ وما تبعه من تغييرات على الساحة السياسية.

شارك الحزب بفعالية في تأسيس كافة الجبهات والتجمعات واللقاءات السياديّة بدءاً من الجبهة اللبنانيّة والتّجمع الوطني إلى لقاء قرنة شهوان وأخيراً وليس آخراً فريق ١٤ آذار وثورة الأرز وكل هذا في سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنيّة.

إبان الإحتلال كان الحزب حاضناً في رحاب بيته المركزي جميع المقاومين والمناضلين والمدافعين عن سيادة لبنان وحرّيته دون تمييز؛ كيف لا وهو الذي قدّم الشهيد تلو الآخر على مذبح الوطن ليبقى سيداً حراً مستقلاً متصدياً لكل من حاول تزوير لبنان في محاور لا تشبه الهوية اللبنانية والتركيبة الإجتماعية لهذا البلد.

رفض حزب الوطنيين الأحرار منذ تأسيسه أن يكون شريكاً في الفساد المستشري والذي أدى الى إضعاف الدولة بمؤسساتها ومكوناتها. كما لم يتوان الحزب عن محاربة الفاسدين وتصويب أصبع الإتهام الى كل من حاول التآمر على المواطن، وحرمانه من أبسط حقوقه المدنية.



واجه حزب الوطنيين الأحرار كلّ التحديات على الساحة السياسية ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- عدم الإنضمام الى المنظومة السياسية الحاكمة أيام الإحتلال السوري رغم كل المغريات، فأدى موقفه هذا الى إبعاده عن السلطة.
- رفض الإلتزام بأجندات خارجية.

كان حزب الوطنيين الأحرار رأس حربة في مواجهة الإحتلالات وأطماع الأقربين والأبعدين في لبنان ومحيطه، وهو سعى كما دائماً الى وحدة وطنية لبنانية حقيقية وجامعة.

لذلك ولأنّ الحزب يعي خطورة ودقة المرحلة التي تعيشها المنطقة ، فإنه يمدّد التعاون الى الجميع ويشجّع ويدعو كلّ مكونات المجتمع من احزاب سياسية و هيئات مدنية و جمعيات اهلية و قطاعات انتاجية و نقابات و مستقّلين ان يقدّموا التنازلات مهما غلت وذلك في سبيل بقاء و استمرار و استقلال لبنان و طنا نهائيا لجميع ابناؤه.

من هذا المنطلق، وفي ظلّ التغيرات التي تشهدها الساحة السياسية اللبنانية ، يطرح حزب الوطنيين الأحرار برنامجه السياسي المتطور ليكون بمثابة خارطة طريق «نحو لبنان حديث».

ان التحديث نموذج للانتقال التدريجي من مجتمع "تقليدي" إلى مجتمع "حديث". من خلال عملية التحديث تتم دراسة العوامل الداخلية للدولة التي من خلال تطويرها يتم الانتقال من حالة "الدولة النامية" إلى حالة "الدولة المتقدمة".

الدول الحديثة هي الأكثر ثراء والأكثر قوة، ومواطنوها هم أكثر حرية في التمتع بمستوى معيشة أعلى. إن التطورات في تكنولوجيا المعلومات وفي أساليب النقل والاتصالات والإنتاج وغيرها من المجالات، تجعل التحديث ضرورة أساسية للتخلص من الوضع الراهن.

التنمية، مثل التحديث، أصبحت مبدأ توجيهيا في عصرنا.

وتعتبر البلدان التي ينظر إليها على أنها حديثة أيضا متقدمة، وهي بالتالي أكثر احتراما من قبل مؤسسات مثل الأمم المتحدة. فمدى حداثة الدولة أو تقدمها يملي قوتها وأهميتها على المستوى الدولي.

يعالج البرنامج السياسي

لحزب الوطنيين الاحرار المحاور التالية :



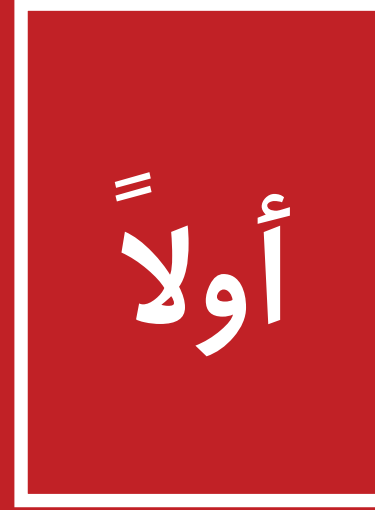
• العلاقات الخارجية وحياد لبنان:

يؤكد الحزب أهمية قيام سياسة لبنان الخارجية على أساس عضويته في منظمة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربيّة و مجموعة بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

ففي ظل الصراعات التي تشهدها المنطقة ، يشدد حزب الوطنيين الأحرار على أهمية حياد لبنان بحيث يحافظ على دوره كنقطة وصل بين الشرق والغرب ، وطن رسالة . كما إن موقعه الجغرافي يفرض عليه المحافظة على العلاقات الودية مع الأسرتين العربية والدولية.

تكمّن أهمية حياد لبنان في المحافظة على سيادته ومنع التدخلات الخارجية بشؤونه التي كما هو الواقع الحالي تؤدي الى أزمات داخلية تضرب الأمن والإستقرار. من هنا نرفض تدخل اي فئة لبنانية في شؤون الدول الأخرى.

نطالب بتحرير الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل وترسيم كامل الحدود وضبطها وبناء أبراج مراقبة على طول هذه الحدود واستكمال نشر الجيش اللبناني بمؤازرة قوَّات اليونيفيل وفقاً للقرار ١٧٠١ وتعزيز قدراته عديداً وعتاداً لحماية الحدود البرية والبحرية والجوية.



في الشؤون السيادية:

• حصرية السلاح:

ان للقوى الشرعية وحدها شرف وواجب الدفاع عن لبنان بوجه أي احتلال أو خطر خارجي أو داخلي ويجب حصر السلاح بيدها دون سواها. إنطلاقاً من هذا المبدأ ، يطالب حزب الوطنيين الأحرار بنزع السلاح غير اللبناني المنتشر في المربعات الأمنية والمخيمات. ونشدد هنا على أهمية نزع السلاح الإستراتيجي غير الشرعي وحصره بالقوى الشرعية وعلى أهمية حصر قرار السلم والحرب بالدولة اللبنانية وحدها دون سواها.

• مسألة النازحين واللاجئين:

انسجاماً مع انتمائه الليبرالي ، يشدد حزب الوطنيين الأحرار على أهمية إحترام اللاجئين والنازحين والعمل على تأمين ظروف حياتية ملائمة لهم لتفادي تفاقم الفقر وما تولده هذه الآفة من خلل أمني وأخلاقي عبر وضع قوانين منصفة تحمي حق اللاجئين ولا تلحق الضرر بالمجتمع المضيف. بالمقابل نشدد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إستناداً الى إعتراف من الأمم المتحدة في القرار ١٩٤ / ١٩٤٨ ونعتبر الإقامة القسرية للسورين في لبنان مؤقتة و نؤيد قيام مناطق آمنة لهم في سوريا حصراً تضمن لهم عودة آمنة و كريمة الى بلدهم فوراً.

• مبدأ فصل السلطات واحترام الدستور:

يشدد حزب الوطنيين الأحرار على أهمية العمل على تطبيق الدستور اللبناني نصاً وروحاً كي لا تتكرر الخروقات مثل التي أدت الى أزمة الفراغ الرئاسي، و بما يضمن الفصل بين السلطات.

يرى الحزب أنّ من المهمّ تفعيل دورالمجلس الدستوري وتوسيع صلاحياته في ما يتعلق بواجبه في تفسير القوانين وضمن عدم تجاوز الدستور .

كما يصرّ الحزب على إستقلالية القضاء عن السلّطة السياسيّة، تمكيناً له من إدارة شؤونه بنفسه و إعطاء الصلاحية الكاملة للسلطة القضائية بإجراء تعييناتها دون تدخل السلطة السياسية.

و يدعو إلى مجانية التقاضي إحقاقاً للحق وترسيخاً للعدالة في المجتمع و تعديل أحكام إنشاء المحكمة العسكريّة وحصر مهماتها بالشؤون العسكرية فقط .

ويطالب الحزب بتعزيز إستقلالية الأجهزة الرقابية وإعطائها أوسع الصلاحيات وإبعادها عن الوساطات والمحاصصات الحزبية والسياسية تمكيناً لها من تطهير الإدارة وإصلاحها من الفساد المستشري واعتماد مبدأي الكفاءة و الثواب والعقاب .



• قانون الإنتخابات:

من ركائز ومبادئ الديمقراطية مبدأ التمثيل الصحيح والانتخاب الحر والمساءلة والمحاسبة على أساس الموالية والمعارضة. لذلك يدعو حزب الوطنيين الأحرار لإقرار قانون انتخابي عادل يراعي صحة التمثيل باعتماد الدائرة الفردية خارج القيد الطائفي مع تخفيض عدد النواب وإنشاء مجلس للشيوخ ينتخب وفق القيد الطائفي.

تكمن أهمية هذا القانون في تسهيل عملية المساءلة، و الحدّ من الفساد، و إلغاء الطائفية السياسية، وتأمين التمثيل العادل.

كما يطالب باعتماد الكوتا الجندرية المؤقتة بنسبة ٣٠٪ كما نشجّع العناصر الشابة و المثقّفين على الإنخراط في العمل السياسي لإدخال دمّ جديد في عروق الوطن.

• قانون الأحزاب:

يطالب حزب الوطنيين الأحرار بوضع قانون عصري للأحزاب لخوض الانتخابات على أسس البرامج الحزبية والسياسية للانتهاء من الزبائنية والتبعية الطائفية.

• المحافظة على الارض:

يدعو حزب الوطنيين الأحرار الى التمسك بالارض وبالهوية الوطنية إحتراماً لدماء الشهداء الذين دافعوا عنهما ، والى عدم التفريط بأرض الوطن أو التخلّي عنها. ويطالب الحزب بتطوير قانون ينظم ملكية الاجانب و تطبيقه بشكل يحافظ على الهوية الوطنية وعلى اهمية التوزيع الديمغرافي.

• الربط بين لبنان المقيم ولبنان المغترب:

يشكل المغتربون ثروة كبرى للبنان غالبا ما يتم التغاضي عنها بالإهمال غير المبرر. لذلك يطالب حزب الوطنيين الأحرار بالتعويض عن هذا التقصير عبر:

- إعادة الجنسية اللبنانية الى من فقدوا من المغتربين.
- منح المغتربين حقوقهم السياسية بدءاً بحق الاقتراع في أماكن تواجدهم، تحديدا في السفارات والقنصليات اللبنانية وفي مكاتب الإقتراع.
- إقرار القوانين والإجراءات التي تشجع المغتربين على التملك والإستثمار في وطنهم الأم للمساهمة في إنمائه ونهضته.
- وضع قانون جديد للجنسية يراعي خصوصية لبنان الثقافية و الحضارية وحتّ المغتربين على استعادة الجنسية اللبنانية ووضع آلية لمساعدتهم في هذا الأمر، وإعادة النظر بمراسيم التجنيس العشوائية السابقة.



• الليبرالية وحقوق الانسان:

حزب الوطنيين الأحرار حزب ليبرالي يؤمن بالقيمة الفردية القائمة على حرية الفكر والتسامح واحترام كرامة الإنسان وضمان حقه بالحياة وحرية المعتقد والضمير وحرية التعبير والمساواة أمام القانون. يتمسك حزب الوطنيين الأحرار بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يكرس حرية المعتقد ويحمي الحقوق الطبيعية لكل فرد (الصحة ، التعليم، عمالة الأطفال، العنف الأسري، الحضانة، ذوي الإحتياجات الخاصة...).

• المواطنة والحقوق المدنية:

بناء ثقافة علمانيّة دون المساس بالعقد الاجتماعي اللبناني المتفق عليه من قبل مكونات المجتمع اللبناني والمكرس في الدستور.

إن الإنسان هو القيمة المطلقة والمحور والهدف، لذا يتمسك الحزب بالمواطنة والمساواة أمام القانون وفقاً لأحكام الدستور ويشدد على احترام حرية الرأي والمعتقد وتطبيق المواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان. كما يدعو الحزب الى تطوير قوانين الأحوال الشخصية وإعتماد الزواج المدني الاختياري.



في الشؤون المواطنة:

• اللامركزية الادارية:

يؤكد حزب الوطنيين الأحرار على ضرورة اعتماد اللامركزية الادارية ، التي تبدأ باعطاء صلاحيات موسعة للمجالس البلدية في كافة المجالات الانمائية والمالية والاقتصادية حفاظاً على حقوق وراحة المواطن و تحقيقاً للتنمية المستدامة.

فالنظام اللامركزي يراعى خصوصية الحاجات المحلية (معالجة مشاكل النفايات وتوليد الطاقة وصيانة الطرق وشبكات المياه والصرف الصحي ... الخ) و المصالح الوطنيّة كما يؤمّن الديمقراطية في الإدارة؛ ويساهم في محاربة الفساد وفرض الشفافية.

• محاربة الفساد:

يتحكّم الفساد في جميع قطاعات المجتمع والمؤسسات الحكومية. الفساد في لبنان متفشّ في جميع صورته بما فيها الرشوة والمحسوبية، والاختلاس، وشراء الأصوات. الفساد لم يعد يقتصر على عمل إدارة الدولة اللبنانية، بل هو فساد سياسي، وفساد اقتصادي، وفساد مالي، وفساد اجتماعي ومكّلل بالفساد الإداري.

لكون الفاسد هو هذا الطقم السياسي الذي يفصّل وجوده على وجود الدولة،

ويعتبر أنه حامي الدولة وليست الدولة هي الحامية له، فלבنا هو ضحية الفساد المستشري من قبل الفاسدين والمفسدين على حد سواء، والمواطن الذي يعاني من هذه المعضلة هو مساهم أساسي في حدوثها، لأن الثقة المعطاة من قبله للسياسيين كانت على أساس المذهب والطائفة وليس على أساس المناقبة ونظافة الكف. والتغيير يبدأ من هنا.

من أهم وسائل مكافحة الفساد تعزيز استقلالية هيئات الرقابة والتفتيش كافة، وتطبيق قانون الاثراء غير المشروع، والعمل على إنجاز مشروع الحكومة الالكترونية .

• دور الشباب:

للشباب اللبناني القدرة على التغيير وتسريع عملية التحديث والاصلاح. لذلك يطالب حزب الوطنيين الأحرار بتطبيق السياسة الشبابية التي أقرّت في مجلس النواب اللبناني عام ٢٠١٢ ، وهي عبارة عن وثيقة مكتملة تتضمن رؤية شاملة من اجل تحسين ظروف الشباب الحياتية، وصولاً الى الرعاية وسائر الخدمات، إضافة الى خلق مناخ يساعدهم في الوصول الى مواقع صناعة القرار في الحياة العامة.

كما يشدد الحزب على أهمية إنشاء مجالس مناطية يشارك فيها الشباب لطرح أفكار واقتراحات للبلديات والاتحادات، وتكون بمثابة مجالس ظلّ إستشاريّة.



• عدالة الضريبة:

نطالب بإعتماد سياسة مالية وضريبية تتصف بالعدالة والشفافية والموضوعية ليجري في ضوئها تحديث القوانين المالية والانظمة الضريبية.

وتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل وتطوير كافة القوانين لتتماشى مع التطور الاجتماعي والاقتصادي مما يعزز الشفافية ويحمي الاستثمار. ونعارض فرض أيّ ضرائب جديدة بهدف تخفيض العجز في ميزانية الدولة قبل وقف الهدر ووضع حدّ للفساد.

يدعو حزب الوطنيين الاحرار الى تعزيز النظام الاقتصادي الحر القائم على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وتكافؤ الفرص و الى وضع أطر قانونية تكفل التنافس الحر والى اعتماد إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني وتشجع الرساميل العربية والاجنبية على الاستثمار في لبنان، كما ندعو إلى دعم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام توجيهاً للفعالية والشفافية ولمحاربة الفساد المستشري.

• دور المرأة:

لا يمكن القبول بأيّ قوانين مجحفة بحق المرأة . لذلك نضع على طاولة المناقشة قوانين تحمي المرأة ونسعى الى المناصرة حتى يتحقق التغيير.

فلا يقتصر الأمر على انعدام المساواة أمام القانون بين المواطنين اللبنانيين المنتمين إلى طوائف مختلفة، بل إن المرأة تلقى معاملة جائرة ولا تحظى حقوقها وأمنها بأية حماية. وقد بات تبني القوانين التلية بالأمر المستعجل :

- قانون مدني اختياري للزواج
- قانون ضدّ العنف المرأة تحديدا
- قانون إعطاء المرأة حقها بضمان أفراد عائلتها
- وقانون يحمي المرأة من التمييز في سوق العمل

• قانون الإيجارات:

يشدّد الحزب على تكريس حق اللبناني بالسكن اللائق عبر قانون إيجار عادل ومنصف للمالك والمستأجر على حدّ سواء.



• التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض ومواردها والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية والاقتصادية بشرط ان تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجتها، و ذلك من دون التخلي عن مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

إن مبدأ التنمية المستدامة يقوم على التكافؤ بين ثلاثة عناصر هي: التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية و التنمية الاجتماعية وهذا المبدأ أصبح نمطاً ومسعىً دولياً مستمرا .

إنّ كلّ مجتمع بحاجة إلى جميع هذه العناصر كي ينمو ويؤمن إستمرارية للأجيال القادمة، فتنمية و تطوير أحد العناصر الثلاثة يجب ألا يضرّ بالآخر .

لذلك وُجِب إيجاد الطريقة الأمثل لتطوير هذا المبدأ وتعميمه كثقافة، و بناءً عليه، ندعو الى إستحداث وزارة وإدارات متخصصة تناط بها جميع الصلاحيّات لتحقيق هذا الهدف.



في الشؤون الاقتصادية و المعيشية:

كما يدعو الحزب الى اتمام عملية الإصلاح الإداري في الضمان الاجتماعي والمؤسسات الضامنة الاخرى تمهيداً لتوحيدها من خلال:

- إستئصال الفاسدين في هذه المؤسسات.
- مكنتة المعاملات وربط المستشفيات والصيدليات مباشرة مع المؤسسات الضامنة لتسهيل عملية الموافقة على الاستشفاء أو للحصول على الدواء
- مراقبة العمل من قبل شركات إدارية متخصصة
- تطوير و تحقيق الضمان الاختياري وضمان الشيخوخة وتحديد الاطر الثابتة لإستفادة المواطن منهما.

• الثروات البيئية والتعدّيات:

إنّ ثروة لبنان الأساسيّة تكمن في طبيعته وتكوينه الجغرافي و هذه الثروة عرضة دوماً للتعدّيات، مما يوجب العمل على حمايتها وحسن استثمارها، من هنا ندعو الى وضع مخطط توجيهي عام لمجمل الأراضي اللبنانية وفق نظرة حديثة وشاملة، والى تحديث قوانين التنظيم المدني والبناء، وقوانين السير والنقل العام والخاص، والقوانين المرتبطة بالحدّ من الإنبعاثات الملوّثة للماء والهواء والتربة.

ويدعو الحزب الى وضع استراتيجيات صارمة للحد من التلوّث الصناعي والصرف الصحيّ، ومعالجة ملف النفايات والمطامر بالطرق الحديثة الصديقة للبيئة واستغلال مواردها.



• التربية والتعليم:

في الإطار التربوي ، يطالب حزب الوطنيين الأحرار بـ:

- إقرار إلزامية و مجّانية التعليم الابتدائي و التكميلي.
- إعتقاد البطاقة التربوية وتعزيز برامج التبادل الطلابي مع الخارج من خلال منح دراسية محددة ومتساوية.
- وضع مناهج حديثة تعزز مبدأ المواطنة وتغذي المبادرة الفردية لدى الطالب
- تطوير برامج توجيه للطلاب نحو الإختصاصات.
- وضع كتاب موحد للتاريخ يعكس حقيقة الواقع اللبناني.
- تعزيز التعليم التقني و تطويره.
- تعزيز الجامعة اللبنانية و تحديثها.
- التركيز على دور الرياضة و التربية البدنية في المدارس و الجامعات.

• السياسة الصحية:

الاستشفاء والضمان الصحي حق بديهي للمواطن بلا واسطة وبلا شروط.

لذلك يطالب حزب الوطنيين الأحرار إعتقاد بطاقة صحية تشمل جميع المواطنين من دون إستثناء، والعمل على تطوير المستشفيات الحكومية ودعمها من خلال برامج توأمة مع الجامعات والكليات الطبية في لبنان والخارج.



• الاتصالات والتكنولوجيا

إن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باتا من الركائز الأساسية للاسراع بعملية التحديث والتطور؛ لذلك نؤكد على تحرير قطاع الاتصالات وإخراجه من الاحتكار السياسي، وتشجيع المنافسة في الخدمة بين الشركات الخاصة.

• التنظيم المدني:

يدعو الحزب الى تحديث القوانين المتعلقة بالتنظيم المدني بهدف الحد من الإكتظاظ السكاني و الكتل الإسمنتية في المدن. و تشجيع الإستثمار في الضواحي والأرياف. و العمل على إبعاد المصانع الضارة عن المدن.

• المواصلات والنقل المشترك:

يدعو الحزب الى إحترام و تطبيق قوانين السير وإيجاد الحلول اللازمة لأزمة النقل. وبالتالي العمل على إعادة إحياء وتحديث و تفعيل مصلحة سكك الحديد و النقل المشترك، مع استحداث وزارة خاصة بشؤون النقل و المواصلات.



كما يدعو الحزب ايضا الى تطبيق قوانين الصيد البري والبحري، وترشيد استعمال الطاقة واعتماد اساليب الطاقة البديلة والمستدامة، ودعم المنظمات البيئية خصوصاً تلك التي تعنى بالاهتمام بالمحميات الطبيعية والمساحات الحرجية والخضراء. والى إيلاء القرية اللبنانية اهتماماً خاصاً وإنمائها وإنعاشها للمحافظة على طابعها الخاص والحد من هجرة أبنائها الى المدينة والى الخارج، وحثهم على البقاء في أرضهم.

ونؤكد ضرورة الحفاظ على الثروة المائية، و ذلك ببناء السدود الصغيرة على الأنهر التي تذهب مياهها هدراً الى البحر و يمكن بالتالي الاستفادة منها.

• الكهرباء:

إن قطاع الكهرباء بات يشكل أكبر مشكلة حياتية إذ ان لا حلول مستدامة تقدم. إن الحل البديهي يكمن بتطبيق اللامر كزية في الإنتاج والتوزيع، كما يتطلب السماح للقطاع الخاص بإنتاج الكهرباء بطرق بيئية وإعادة توزيعها من خلال الشبكات العامة في مرحلة اولى وبعدها يصار الى استكمال العمل على تحديث العدادات ووصلها بشبكة الاتصالات تسهيلاً للجباية والمراقبة وإعادة التوزيع. كما نشجع إلغاء حصرية بيع الطاقة إذ أن التنافس يحسّن الجودة والأسعار.



• الزراعة:

الزراعة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد اللبناني، مما يُلزم الدولة بترشيدها لتصبح قادرة على المنافسة عبر تحسين الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتخفيض تكلفته، وهو الخيار الوحيد الذي يفرض نفسه على الزراعة اللبنانية لتلبية الحاجة الوطنية لمختلف السلع الزراعية، ومشاركة المزارعين الفعلية في اعتماد هذا الخيار لتأمين الحد الأدنى من الأمن الغذائي الوطني عبر :

- تقديم المساعدات التقنية اللازمة للمزارعين من خلال أجهزة الإرشاد الزراعي، لتدريبهم على الطرق الحديثة وتمويل مشاريعهم، وتنوع مزروعاتهم لتتلاءم مع التوجهات الموسمية.
- تشجيع الزراعات الصناعية على اختلافها .
- تشجيع التعاونيات الزراعية وجمعيات المنتجين على تحسين نوعية الإنتاج المعدّ للسوق باتباع افضل الطرق العصرية في التوضيب والتسويق.
- إنشاء وتمويل صندوق لمواجهة الطوارئ الخارجة عن التوقعات العادية، ولدعم بعض المنتجات الزراعية والحيوانية ولمساعدة المناطق الجبلية والناثية والفقيرة، عبر اقتطاع رسوم خاصة على بعض المنتجات الزراعية المستوردة.



• السياحة:

تشكل السياحة في لبنان إحدى أهم الركائز الاقتصادية، لذلك فان دعم هذا القطاع وتحديثه بات من الأولويات الوطنية. ان لبنان غني بالمعالم السياحية الطبيعية، لذلك يجب العمل على إعادة تأهيل هذه المعالم وترويجها، كما يجب العمل على إنشاء محميات برية وبحرية لتكون معالم سياحية بامتياز. إن حزب الأحرار يشجع الاستثمار لإنشاء أماكن ترفيهية سياحية عالية الجودة كما يشدد على أهمية تشجيع السياحة البيئية و الدينية و الطيبة و التعليمية.

• الصناعة :

إننا نقترح العمل على تدابير تخفف من كلفة الإنتاج المحلي بهدف توسيع مجالات المنافسة في الأسواق الخارجية وتزيد من الجودة من خلال تطبيق إلزامي لمعايير ال ISO.

كما ندعو إلى إنشاء مبادرات تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتمويل وتشجيع المبادرات الصناعية الخلاقة من خلال استثمارات محلية أو عالمية وتخفيضات الضرائب على هذه الشركات.



• النفط والغاز:

يطالب حزب الوطنيين الاحرار بالتعجيل في الإفادة من الثروة النفطية إن في البرّ او البحر، بعيداً عن المحاصصة و المصالح الشخصية لإن موارد لبنان الطبيعية ملك لأبنائه؛ ومع بدء العمل في التنقيب عن النفط والغاز ندعو الى مقارنة هذا الملف بشفافية مطلقة بعيداً عن المصالح الفئوية والاستفادة من عائدات الثروة النفطية لإنماء كافة المناطق اللبنانية و إنشاء الصندوق السيادي الإستثماري تحت إدارة مستقلة غير طائفية وغير ميسسة مشكلة من ذوي الاختصاص، والى إنضمام لبنان الى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية.

نحو_لبنان_حديث





حزب الوطنيين الاحرار

National Liberal Party